

الإجابة النموذجية لمقياس قانون الجمارك

الجواب الأول: الفرق بين: 3ن

1- الإقليم الجمركي والنطاق الجمركي:

- الإقليم الجمركي المجال الذي يطبق فيه قانون الجمارك ويشمل كامل الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والفضاء الجوي الذي يعلوها. م 1 من قانون الجمارك. 1.5ن

- النطاق الجمركي هو منطقة خاصة داخل الإقليم الجمركي يقررها المشرع أو التنظيم ويشمل منطقة بحرية، منطقة برية تمتد على الحدود الساحلية والبرية الشرقية والغربية والجنوبية وفقا للحدود المحددة في المادة 29 من ق الجمارك. 1.5ن

وعليه فالإقليم الجمركي مجال عام وأصلي لممارسة السيادة الجمركية بخلاف الإقليم الجمركي فهو مجال استثنائي والرقابة فيه مشددة ولأعوان الجمارك فيه صلاحيات موسعة.

2- المواد الممنوعة والمواد المقتنة: 3ن

- المواد الممنوعة هي المواد التي يحظر المشرع استيرادها أو تصديرها بأية صفة كانت. م 21 من ق الجمارك، كالمخدرات والأسلحة والذخيرة غير المرخصة المواد الإباحية.

- المواد المقتنة هي البضائع التي يسمح باستيرادها أو تصديرها بشرط احترام قيود وإجراءات خاصة يحددها المشرع أو التنظيم بالرخص أو شهادات المطابقة أو تحديد الكميات كالأدوية والمواد الكيماوية أو بعض المنتجات الفلاحية أو الطاقوية. 1.5ن

وعليه المواد الممنوعة حظر مطلق، لا يمكن التعامل بها ويترتب عليها التهريب، أما المواد المقتنة فيسمح التعامل بها بشروط ورخص والاخلال بها يشكل مخالفات. 1.5ن

الجواب الثاني: أفضلية نظام العبور 4ن

- يعد نظام العبور أحد أهم الأنظمة الجمركية الاقتصادية عرفه المشرع بموجب م 125 من ق الجمارك. 1ن
- بموجبه توضع البضائع تحت المراقبة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا جوا مع وقف الحقوق والرسوم. 1ن
- مع تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي أي باستثناء البضائع الممنوعة وغير الموجهة للاستهلاك المحلي. 1ن
- يعد الأنسب لمعظم البضائع لأنه نظام مرن يسمح ببقاء البضائع تحت الرقابة الجمركية منذ الدخول الى غاية الخروج ماعدا المستثناءة حفاظا على الأمن والاقتصاد الوطني. 1ن

الجواب الثالث: بيان خصوصية المنازعة الجمركية الجزائية. 6ن

- خصوصية التجريم. 1.5 ن
- خصوصية الجزاء. 1.5 ن
- خصوصية المسؤولية الجزائية 1.5 ن
- خصوصية الاثبات 1.5 ن

الجواب الرابع : دور المصالحة الجمركية في تسوية المنازعات الجمركية: 4ن

- الشروط الشكلية أطراف المصالحة، الطلب، الموافقة، قرار المصالحة. 1.5 ن
- الشروط الموضوعية التراضي محل إجراء المصالحة، 1.5 ن
- الأثر الالزامي لاتفاق المصالحة والقطعي، انتهاء المنازعة وانقضاء الدعوى الجزائية والدعوى الجبائية إذا تمت قبل صدور الحكم النهائي، أما بعد صدور الحكم النهائي لا يترتب عليها أي أثر على العقوبات السالبة للحرية والغرامات الجزائية. 1 ن